

المؤشرات القومية والتنمية

المؤشرات القومية والتنمية

يتناول هذا الفصل بعض أهم المؤشرات القومية ذات الارتباط الوثيق بعملية التنمية سواء القومية أو التنمية المحلية ، وذلك للتعرف على أثر تلك العوامل على عمليات التنمية فى الريف وكيف يمكن الاستفادة والموائمة مع تلك العوامل .

حيث تناول الفصل السكان وقوة العمل ، وأهم مؤشرات الاقتصاد القومى ، والإصلاحات الهيكلية ، وأهداف السياسة الاقتصادية فى المرحلة القادمة . ومن الجانب الزراعى تناول الأرض الزراعية والتركيب المحصولى ، الفجوة الغذائية ، العمالة الزراعية ، الائتمان الزراعى ، التعاونيات ، والتغير فى دور ومهام المؤسسات الزراعية ، والأهداف التنموية فى القطاع الزراعى .

1-1 السكان :

تتصف مصر بارتفاع معدلات النمو السكاني الذي قارب 3% سنوياً في بعضا الفترات ، حيث تزايد معدل النمو السكاني من نحو 2.84% عام 1981 إلى 3.45 عام 1984 ، وأخذ في التناقص بعد ذلك ليصل إلى نحو 2.6% عام 1993/92 .

ومن ثم فقد وصل إجمالي عدد السكان نحو 75.33 مليون نسمة في ذات السنة ، منهم نحو 29.21 مليون ذكور تمثل 50.95% من إجمالي السكان ، ومنهم 28.11 مليون إناث تمثل نحو 46.05% من الإجمالي . جدول (1-1) .

وفي ذات الوقت هناك احتلال في التركيب العمري للسكان - الهرم السكاني - حيث يزداد صغار السن ، وهو ما يعنى ارتفاع نسبة الإعالة وزيادة الطلب على الخدمات ، ومن ثم انخفاض مستوى المعيشة ، حيث تحتوى الفئة العمرية (يوم لأقل من 20 سنة) نحو 55% من إجمالي السكان ، والفئة العمرية (20 لأقل من 59 سنة) نحو 40% والفئة (أكبر من 59 سنة) نحو 5% .

ووفقاً لجدول (1-2) فإن فئة الصغار ومن هم في سن التعليم تمثل نحو 58.42% من إجمالي السكان عام 1992/91 .

جدول (1-1)

تطور أعداد السكان ومعدل الزيادة السنوية في خلال الفترة 1981 - 93/92

(بالآلف جنيه)

معدل الزيادة السنوية	الجملة	إناث	ذكور	السنة
2.84	43465	21397	22068	1981
2.87	44673	21992	22681	1982
2.78	45915	22625	23290	1983
3.45	47500	23414	24086	1984
0.8	47876	24047	23829	1985
0.8	48254	23545	24709	1986
3.3	49829	23944	25885	*1987
2.7	52886	24601	26844	*1988
2.8	52886	25275	27611	*1989
2.9	54437	26652	27785	⁽¹⁾ *1991/90
2.7	55893	27388	28505	⁽¹⁾ *1992/91
2.6	57331	28116	29215	⁽¹⁾ *1993/92

* لا يشمل المواطنين بالخارج .

(1) تقديرات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء .

(1) تقديرات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

جدول (1-2)

عدد السكان وقوة العمل ونسبة البطالة

(بالألف)

1992/91	1991/90	1987/86	البيان
55893	54437	48439	أولاً : السكان*
9549	غير متوافر	8555	أقل من ستة سنوات
23108		19899	سن التعليم (6 - 24)
32065		27347	سن الإنتاج (15 - 64)
2063		1839	كبار السن (65 فأكثر)
			ثانياً : قوة العمل ونسبة البطالة**
15268	14760	12891	قوة العمل
13900	13527	11998	عدد المشتغلين
1368	1233	893	عدد المتعطلين
٪9	٪8.4	٪6.9	نسبة البطالة الظاهرة

المصدر :

* وزارة التخطيط ، الخطة الخمسية الثالثة (93/92 - 1997/96) ، المجلد السنوى الأول - إبريل 1992 .

* وزارة التخطيط ، الخطة الخمسية الثانية (88/87 - 1992/91) ، المجلد السنوى الخامس (1992/91) .

1-2 قوة العمل :

وتتزايد قوة العمل من سنة لأخرى ، حيث تزايدت من نحو 12.95 مليون فرد عام 1987/86 إلى نحو 16.45 مليون فرد عام 1995/94 . وفى نفس الوقت تناقصت نسبة التوظيف من نحو 92.6% إلى نحو 90.4% خلال نفس الفترة .

وقد أدى ذلك إلى ازدياد البطالة لتصل إلى نحو 1.75 مليون فرد تمثل نحو 9.6% من قوة العمل عام 1995/94 جدول (1-3) . وهذا التقدير يأخذ فى الاعتبار أن العمالة الزراعية تمثل نحو 5.6 مليون فرد ، وهم فى حالة عمل . فإذا أضيف إلى التقدير السابق ما تمثله مختلف أنواع البطالة الزراعية . يصل تقدير البطالة إلى ما يقارب 3 ملايين فرد . قدر كبير منهم من الشباب وخريجي الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة . وتمثل مشكلة البطالة أهم وأخطر المشاكل التى تجابه الاقتصاد القومى .

1-3 أهم المؤشرات الاقتصادية

كما تزايد الناتج المحلى الإجمالى من نحو 21.1 مليار جنيه إلى نحو 130.53 مليار جنيه خلال الفترة من عام 1983/82 إلى عام 1993/92 كما ازدادات قيمة الناتج الزراعى من نحو 3.88 مليار جنيه إلى نحو 21.27 مليار جنيه خلال نفس العامين ، أو ما نسبته نحو 18.41% ، 16.29% من إجمالى الناتج المحلى خلال نفس الفترتين .

جدول (3-1)

قوة العمل والمشتغلين ونسبة البطالة

(العدد بالألف)

نسبة البطالة %	البطالة السافرة	نسبة التوظف %	المشتغلون	قوة العمل	السنة
5.1	570	94.9	10522	11092	1982/81
7.4	958	92.6	11998	12956	1987/86
9.2	1399	90.8	13742	15141	1992/91
10.0	1560	90.0	14011	15571	1993/92
9.6	1577	90.2	14436	16013	1994/93
9.6	1573	90.4	14879	16452	1995/94
—	177.7	—	41.3	48.3	معدل النمو في 13 سنة %
—	8.2	—	2.7	3.1	معدل النمو السنوى %

المصدر:

وزارة التخطيط - إطار خطة 1996/95 .

وبلغ عجز الموازنة نحو 9.14 مليار جنيه ، والدين العام الخارجى نحو 29.1 مليار دولار ، ونسبة خدمة الدين إلى الصادرات نحو 26.1% فى عام 1993/92 ، بينما بلغ عجز ميزان المدفوعات نحو 921 مليون جنيه فى نفس العام ، (جدول 4-1 ، 5-1) .

وبالنسبة للميزان التجارى فقد تناقص العجز من نحو 21.95 مليار جنيه عام 1991 إلى نحو 11.40 مليار جنيه عام 1992 .

كما تناقص معدل التضخم من نحو 16.8% عام 1990 إلى نحو 10% عام 1991 ، ويعد معدل التضخم من أهم مؤشرات أداء الاقتصاد القومى (جدول 6-1) .

منذ بداية الثمانينيات كانت هناك محاولات مستمرة للإصلاح الاقتصادى ولكنها محاولات جزئية وحذرة ومتردة خاصة فيما يتعلق منها برفع الأسعار بشكل مباشر . ومع العودة إلى نظام الخطط الخمسية عام 1982 . إلا أن التخطيط لم يتضمن أى مناهج لتخطيط الأسعار أو صياغة سياسة سعرية تتسق مع الخطة العينية الموضوعية . وقد قامت محاولات جزئية لتعديل أسعار بعض السلع فى محاولة لتخفيف عبء الدعم ولزيادة موارد دولة فتم رفع أسعار الطاقة أكثر من مرة ، وفى عام 1981 تم توحيد الضرائب غير المباشرة فى ضريبة واحدة تحت مسمى ضريبة الاستهلاك وذلك لتوسيع القاعدة التى تخضع لهذه الرسوم . وفى عام 1986 تم تعديل بعض الأسعار وتحرير أسعار عدة سلع وتعديل سعر صرف العملة وإنشاء السوق المصرفية ، ورفع بعض القيود الجمركية وإلغاء أذون الاستيراد .

جدول (1-4)

بعض مؤشرات الاقتصاد المصري

1993/92	1991/90	1987/86	1983/82	الوحدة	البيان
130530	50176.6	40884.7	21104.7	مليون جنيه	الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج
21275	9820	8640	3886	مليون جنيه	الناتج الزراعى
(9144)	(8767)	(9081)	(4845.2)	مليون جنيه	عجز الموازنة
29.1	27.1	30.5	15.25	بليون دولار	الدين العام الخارجى
.....	27.4	55.3	43	%	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلى الإجمالى %
26.1	21.5	25.4	22	%	نسبة خدمة الدين إلى الصادرات (%)
0.30	0.31	1.43	1.43	بالدولار	سعر صرف الجنيه المصرى
31240.5 (1993/92)	—	—	—	مليون جنيه	المتحصلات الجارية فى ميزان المدفوعات
40452.03 (1993/92)	—	—	—	مليون جنيه	المدفوعات الجارية فى ميزان المدفوعات

المصدر:

البنك الأهلى المصرى - النشرة الاقتصادية - المجلد السادس والأربعون 1993 . القاهرة

جدول (1-5)

ميزان المدفوعات المصرى خلال الفترة 83/82 - 92/93 (ملخص عام)

الرصيد العام	التحويلات*	رصيد المعاملات الجارية (عجز الميزان بدون التحويلات)	المعاملات الجارية				السنة
			المعاملات المتظورة		مدفوعات		
			محصلات	مدفوعات	محصلات	مدفوعات	
754.0 -	17.9	771.9 -	5209.7	2282.0	2682.9	3682.5	1993/82
1097.8 -	18.3	1116.1 -	8573.1	2500.2	2859.8	7348.8	1984/83
1304.7 -	155.5	1460.2 -	5839.1	2402.7	2837.5	7734.1	1985/84
2401.8 -	4306.1	6707.9 -	3461.9	3833.8	2885.4	9221.4	1986/85
2672.7 -	8356.6	11029.3 -	5811.8	5760.1	2706.0	13787.9	1987/86
2413.4 -	9087.9	11501.3 -	7059.2	4588.8	2766.0	17737.7	1988/87
1560.2 -	11050.6	12610.9 -	12952.6	6935.4	4606.1	23234.2	** 1989/88
1642.5 -	12291.0	13933.5 -	13971.5	7955.3	5567.2	25516.9	** 1990/89
3407.1 -	15261.2	11854.2 -	20921.3	10822.4	9438.9	31392.0	1991/90
12222.9 -	21649.8	9426.9 -	28506.5	16504.8	11542.6	32971.2	1992/91
15923.6 -	28717.2	12793.7 -	30521.9	18975.4	11322.2	35662.4	1993/92
9620.0 -	23582.9	13962.9 -	30346.9	18504.0	10305.8	36111.6	1994/93

* منذ عام 1986/85 تشمل تحويلات المصريين العاملين في الخارج .

** على أساس سعر البنك المركزى لبعض المعاملات ومتوسط سعر السوق المصرفية السائد خلال فترة باقى المعاملات .

المصدر : النشرة الاقتصادية - البنك الأهلى المصرى - 1994 .

جدول (1-6)

معدل التضخم والميزان التجارى

السنة	معدل التضخم	قيمة الصادرات	قيمة الواردات	الميزان التجارى
1980	24.5	2132.1	3401.9	(1269.8)
1985	10.1	2599.9	6973.0	(4373.1)
1986	19.2	2053.9	8051.4	(5997.4)
1987	25.1	3046.0	11357.8	(8311.8)
1988	14.8	3994.4	16308.5	(12314.1)
1989	28.5	5734.7	16623.6	(10888.8)
1990	16.8	6953.7	24823.2	(17869.4)
1991	16.2	9438.9	31392.0	(21953.1)
1992	10.00	5701.7	17101.7	(11400.1)

المصدر :

البنك المركزى المصرى - المجلة الاقتصادية

وفى يناير 1991 قرر البنك المركزى تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة إلى جانب استخدام أذون الخزانة لتغطية جزء من عجز الموازنة العامة للدولة . وفى نهاية فبراير 1991 ألغت الحكومة النظام القائم للسوق المصرفية والذى أنشأ فى عام 1987 وطبقت ما سمة بالسوق الحرة للنقد الأجنبى وفقاً لمقتضيات العرض والطلب وهو ما يعنى تعويم الجنيه المصرى تعويماً كاملاً . وفى مايو 1991 أقرت الحكومة قانون ضريبة المبيعات بهدف زيادة الإيرادات العامة ولتحل محل ضريبة الاستهلاك وذلك بهدف الإصلاح الضريبي الشامل الذى يقود إلى الأخذ بنظام الضريبة الموحدة⁽¹⁾ .

(1) معهد التخطيط القومى "تطوير مناهج التخطيط وإدارة التنمية فى الاقتصاد المصرى فى ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة" - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، رقم 75 ، 1992 ، ص 140 . .

4-1 وقد أدت سياسة الإصلاح الاقتصادى (الإصلاحات الهيكلية) والتي طبقت في الاقتصاد المصرى بدءاً من عام 1991 ، إلى عدة نتائج منها :

- 1 - تحرير سعر الصرف ، حيث تم ذلك منذ عام 1991 ، وأصبح السعر يتحدد وفقاً لقوى العرض والطلب فى السوق ، مع حرية تعامل البنوك والقطاع الخاص فى العملة الأجنبية ، وقد أدى ذلك إلى استقرار كبير فى أسعار صرف الجنيه المصرى ولا يتعدى التذبذب فى سعره أكثر من 2 - 3% سنوياً .
- 2 - تحرير أسعار الفائدة ، فقد أعطيت الحرية لكافة المؤسسات المالية والبنوك لتحديد أسعار الفائدة وفقاً لحالة السوق ، ويتغير سعر الفائدة من بنك لآخر ومن فترة لأخرى . وتم ذلك منذ بداية عام 1991 .
- 3 - تحرير أنماط الإنتاج ، والأسعار ، تم ذلك سواء للإنتاج الصناعى أو الزراعى ، حيث أصبح الموجه الأساسى للإنتاج هو العرض والطلب ، وذلك بعد أن كان تحديد نوع وحجم الإنتاج وفقاً للخطة ، وبدء فى ذلك منذ عام 1990 .
- وارتبط تحرير الإنتاج بتحرير أسعار كافة السلع (ما عدا بعض السلع الغذائية الأساسية) ، وتحرير التسويق الداخلى والخارجى لكافة السلع (ماعدا سكر القصب) .
- وارتبط تحرير التجارة برفع يد الدولة عن الاتجار فى مستلزمات الإنتاج الزراعى كافة وتركت للقطاع الخاص والسوق الحر .
- 4 - تشجيع القطاع الخاص ، حيث صدرت العديد من القوانين التى تحمى وتشجع الاستثمار الخاص ، وقد أدى ذلك إلى زيادة مساهمة القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى ، حيث زادت الاستثمارات الخاصة من نحو 21.9مليار جنيه خلال خطة (83/82 - 1987/86) إلى نحو 49.2 مليار جنيه فى خطة (88/87 - 1992/91) وتزايد الاستثمار الخاص مستمر .
- 5 - إنشاء وتشجيع سوق رأس المال (البورصة) ، حيث تعد أساسية لتحقيق

التحرير الاقتصادى والخصخصة ، وقد تم إنشاء البورصة وبدأت فى مزاوله عملها منذ منتصف 1992 .

6 - التخلص من القطاع العام (الخصخصة) ، وهى من أشد العمليات مدعاة للجدل فى المجتمع ، وأكثرها حساسية . ولكن بصفة عامة تتم على مراحل بدءاً بالمشاريع والصناعات غير الأساسية ، مع الإبقاء بصفة عامة على الصناعات الاستراتيجية فى نطاق القطاع العام . وتتم إما بالبيع أو التآجير أو المشاركة ولكل إيجابياته وسلبياته .

7 - تحسن أداء الاقتصاد القومى ، وبإيجاز أدى التحرير الاقتصادى إلى العديد من الآثار الإيجابية فى مقدمتها انخفاض معدل التضخم إلى نحو 9 - 10% ، زيادة الودائع بالعملة الأجنبية إلى نحو 18 مليار دولار (1995) ، استقرار أسعار الصرف ، زيادة الصادرات السلعية ، انخفاض العجز فى ميزان المدفوعات والميزان التجارى .

8 - كما أنه يلزم الإشارة إلى بعض سلبيات مرحلة تحرير الاقتصاد القومى ، وعملية الخصخصة ، فقد أدت إلى زيادة البطالة فى المجتمع وما يرتبط بها من مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية . كما أن خفض الدعم أدى إلى معاناة الفئات الفقيرة وذات الدخول الثابتة .

مما سبق نخلص إلى بعض الحقائق والسمات فى الاقتصاد والتى نشير إليها فيما يلى :

⇐ الاقتصاد المصرى يعمل وفق اقتصاديات السوق ، وحرية المنافسة ، وحرية التجارة ، وذلك بدءاً من عام 1991/90 .

⇐ يوائم الاقتصاد نفسه للتجارة الحرة (الجات) سواء بين دول المنطقة أو العالم .

⇐ يزداد حجم ودور القطاع الخاص فى الاقتصاد القومى . وفى نفس الوقت يتناقص حجم ودور القطاع العام .

1-5 أهداف السياسة الاقتصادية :

السياسة الاقتصادية فى مصر تهدف - فى مجملها - إلى التحديث والاستقرار والانطلاق الإنتاجى والارتقاء بمستوى المعيشة ومحاربة البطالة وصيانة الشباب وتوسيع قاعدة التكامل الاجتماعى ، والتوازن الإقليمى ، والانتشار المنظم على أوسع رقعة من الأرض ، وتطوير الإدارة الحكومية ، وتحقيق اللامركزية ، وتنمية القرية المصرية ، والتهيئة للتكيف الاقتصادى مع مختلف المتغيرات المحلية والعالمية .

وفى سبيل ذلك هناك عدة محاور رئيسية تمثل مرتكزات السياسة الاقتصادية وتشمل (1) :

- ⇐ الاستغلال الكامل للطاقات الإنتاجية ، وتعظيم الطاقات الذاتية للمجتمع لبلوغ أهداف الإنتاج حسب جودة أفضل وتكلفة أقل لضمان المنافسة محلياً وخارجياً .
- ⇐ الانطلاق الإنتاجى والتحديث وتعظيم الإنتاجية للقطاعات السلعية والخدمية .
- ⇐ الارتقاء بإمكانات الادخار المحلى والعمل على زيادة كفاءة وسائل تعبئة المدخرات إلى الحدود المستوعبة للطاقة الادخارية جميعها والعمل على ترشيد الاقتراض الخارجى .
- ⇐ تحقيق التوطين الأمثل للاستثمارات ونشرها على الأقاليم والمحافظات حسب الميزات النسبية ومقتضيات التطوير مع حل المشاكل والاختناقات التى تواجه الاستثمار فى الموقع وتوسيع الرقعة العمرانية على أساس إيجاد عوامل جذب اقتصادية فى كل مجال عمرانى جديد .
- ⇐ زيادة دور القطاع الخاص فى التنمية وفق آليات السوق جنباً إلى جنب مع قطاع الأعمال العام ، مع توسيع قاعدة الملكية ليزيد نصيب القطاع الخاص من الناتج المحلى الإجمالى ويتزايد دوره فى الاستثمارات .

(1) وزارة التخطيط - " خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة (93/92 - 1997/96) " .

⇐ العمل على الارتقاء بالجودة فى الإنتاج ومناسبة السعر وتخفيض التكلفة وتحسين الأداء فى الخدمات ، وتعظيم التصدير والقدرة على المنافسة وإيجاد الإمكانيات لتوفير مستلزمات الإنتاج ولتسويق وإيجاد وسائل الربط بين الأنشطة وبين الصناعات الصغيرة والصناعات الكبيرة والتجميعة .

⇐ العمل على الارتقاء بأوضاع التعامل مع العالم الخارجى وتوثيق لعلاقات به بما يمكن من الارتقاء بالعلاقات الاقتصادية والتجارية الخارجية والعمل على إيجاد التعاون الوثيق فى المنطقة العربية ومع الدول الأخرى .

⇐ الحد من مشكلة البطالة والاستقرار فى اتخاذ الخطوط الإيجابية والعملية لتوظيف هذا الرصيد من العمالة وذلك بإيجاد فرص عمل فى مجالات مكثفة للعمالة ، تعطى عناية فائقة للتعليم والتدريب من أجل الوصول إلى مناسبة المهارات مع الاحتياجات .

⇐ تحسين المؤشرات الخاصة بالسكان من خلال تطوير التعليم والتدريب بهدف زيادة قدرة الفرد على الإنتاج والإبداع وأيضاً من خلال توليد فرص عمالة جديدة بهدف الحد من البطالة ، والعمل على مواجهة الزيادة السكانية من خلال تشجيع وتهيئة الظروف المناسبة لزيادة الهجرة الخارجية والعمل على خفض معدل الزيادة الطبيعية من خلال تنظيم النسل .

⇐ الاعتماد على قطاع الصناعة فى خلق فرص عمل والعمل على تلافى التلوث البيئى واختيار الأماكن المنافسة للتوطن الصناعى وكذلك مراعاة المحددات الجغرافية والمصادر الطبيعية والقرب والبعد من الأسواق ومنافذ البيع ، وعدم الاعتداء على الأراضى الزراعية .

⇐ ضغط الإنفاق الاستثمارى العام بحيث يقتصر على المشروعات ذات الأولوية القصوى بالنسبة للحكومة وعلى أدنى حد ممكن بالنسبة للقطاع العام ، بالإضافة إلى تجنب إنشاء مشروعات جديدة أو خطوط إنتاجية جديدة يقوم بها القطاع الخاص .

⇐ كذلك التنمية المتكاملة للقرية المصرية ، والتي تعد المدخل الأساسى لتنمية مصر فى القرن الحادى والعشرين ، والسبب الأول فى تعثر التنمية فى الفترات السابقة هو عدم الاهتمام الكافى بتنمية القرية وكذلك تزايد المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والأمنية فى المجتمع ، ومن ثم وجب الإسراع بتنمية القرية فى كافة أنشطتها الاقتصادية الثقافية ، الصحية ، الخدمية ... إلخ .

⇐ استكمال الاصلاحات الهيكلية فى الاقتصاد القومى .

1-6 الأرض الزراعية والتركيب المحصولى :

تزداد باستمرار مساحة الرقعة المزروعة نتيجة لعمليات التوسيع الأفقى ، فقد ازدادت المساحة المزروعة من نحو 5.76 مليون فدان عام 1947 إلى نحو 6.75 مليون فدان عام 1991 - جدول (1-8) ثم إلى نحو 7.4 مليون فدان عام 1993⁽¹⁾ .

هذا ، فى حين أن المساحة المحصولية تبلغ نحو 12.72 مليون فدان عام 1993 ونحو 13.57 مليون فدان عام 1995/94 ، أى أن معدل التكثيف المحصولى بلغ نحو 2 ، حيث تزرع الأرض أكثر من مرة فى السنة الزراعية الواحدة .

وتنقسم الأراضى المصرية الزراعية إلى خمس رتب إنتاجية وفقاً لجدارتها الإنتاجية (للفترة 1990/86) - حيث تعد أراضى الدرجتين الثانية والثالثة هما الأكثر انتشاراً حيث يمثلان نحو 75.6% من جملة الأراضى الزراعية ، بينما تمثل كل من أراضى الدرجة الأولى نحو 12.5% والرابعة 8.7% والخامسة 3.3% (جدول 1-8) .

وبأتى فى مقدمة المحاصيل المزروعة من حيث المساحة محاصيل الحبوب والقمح والذرة الشامية بمساحة نحو 2.28 ، 2.05 مليون فدان لكل ، يلى ذلك محاصيل الأعلاف البرسيم بنوعيه المستديم والمؤقت (التحريش) بمساحة تبلغ نحو 1.92 ، 0.70 مليون فدان 0.7 ، والأعلاف الأخرى تشغل 5.30 مليون فدان .

(1) الفدان 4200 م² ، والهكتار 10.000 م² .

جدول (7-1)

الموارد والاستخدامات الكلية للخطة الخمسية الثالثة (93/92 ، 96/97)

معدل النمو /	1997/96	معدل النمو /	1996/95	معدل النمو /	1995/94	معدل النمو /	1994/93	1993/92	البيان
5.1	160.8			4.5	145.38	3.6	139.47	134.25	الموارد
5.8	14.2			7.5	10.8	6.7	7.63	7.25	الناتج المحلى الإجمالى بتكلفة العوامل
5.1	175.00			4.7	155.7	3.8	147.1	141.5	صافى الضرائب غير المباشرة
3.0	58.7			3.3	53.1	8.9	48.7	45.5	الناتج المحلى الإجمالى بأسعار السوق
4.6	233.7			4.3	208.8	5.1	195.7	187	الواردات من السلع والخدمات
4.1	149.5			4.2	129.45	4.1	124.66	119.94	إجمالى الموارد
3.9				3.9	112.3	3.6	108.38	104.57	الإفراق الاستهلاكى النهائى الكلى
6.1				5.9	17.2	5.8	16.26	15.37	الإفراق الاستهلاكى النهائى العائلى
4.4	30.5			4.5	32.25	7.1	30.96	26.21	الإفراق الاستهلاكى النهائى العام
4.6	30.5			4.2	32.1	6.9	28.9	25.27	التكوين الراسمالي الإجمالى
00	(-)			56.2	0.25	60.0	0.44	0.51	تكوين رأس المال الثابت
6.0	53.7			4.7	47	7.4	44.9	40.85	الزيادة فى المخزون
4.6	233.7			4.3	208.8	5.1	195.8	187.00	الصادرات من السلع والخدمات
									إجمالى الاستخدامات

المصدر : وزارة التخطيط - خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة (93/92 - 96/97) .

وخطة عامها الأول ، والسنة الثانية والثالثة من الخطة (93/94 ، 94/95) المكونات الرئيسية

والخضر بأنواعها تشغل نحو 1.5 مليون فدان ، والأرز نحو 1.4 مليون فدان .
 يلي ذلك فى الأهمية الفاكهة بأنواعها وتشغل 0.90 مليون فدان ثم القطن
 ويشغل نحو 0.72 مليون فدان ، أما قصب السكر فيشغل نحو 0.26 مليون فدان
 وذلك فى عام 1995/94 (جدول 1-9) .

ومن ثم فإن الأهمية النسبية لكل مجموعة محصولية فى التركيب المحصولى
 عام 1995/94 كانت 46.47% للحبوب الغذائية ، ونحو 21.55% للأعلاف الحيوانية ،
 ونحو 18.18% للخضر والفاكهة والبصل ، ونحو 3.23% للمحاصيل البقولية ، 2.5%
 للمحاصيل السكرية ، أما باقى المحاصيل فتتمثل نحو 8.07% من جملة المساحة
 المحصولية منها نحو 5.31% لمساحة القطن (جدول 1-10) .

جدول (1-8)

التصنيف الاقتصادى للأرض الزراعية وفقاً للجدارة الإنتاجية (86 - 1990)

الرتبة	إجمالى الرقعة الزراعية ألف فدان	%
الأولى	791	12.49
الثانية	2959	46.72
الثالثة	1828	28.86
الرابعة	548	8.66
الخامسة	207	3.27
إجمالى الجمهورية	6333	100

المصدر : وزارة الزراعة - قطاع الشئون الاقتصادية - نشرة الاقتصاد الزراعى 1992 .

1-7 الثروة الحيوانية :

تمثل الثروة الحيوانية ركيزة أساسية من ركائز الإنتاج الزراعى . وتتعدد مكونات الثروة الحيوانية لتشمل الأبقار والجاموس والأغنام والماعز هذا بالإضافة إلى الجمال والحمير .

أما الثروة الداجنة فيأتى فى مقدمتها الدواجن كما تضم الأرانب والبط والأوز والرومى .

وتتجه أعداد الحيوانات للزيادة سنة بعد أخرى ، حيث ازداد عددها من نحو 12.29 مليون رأس عام 1985 إلى نحو 16.16 مليون رأس عام 1993 . منها نحو 22.8% أبقار ، ونحو 15.90% جاموس ، ونحو 28.03% أغنام ، ونحو 33.24% ماعز (عام 1993) . جدول (1-12) .

وبعد الأبقار والجاموس أهم حيوانات اللحم واللبن فى القطاع الزراعى - والاقتصاد القومي - والذى يعول عليها لتغطية جانب من الطلب المحلى على هذه المنتجات .

كما أن هناك عدد من السمات تتصف بها الزراعة المصرية فى الوقت الراهن وتؤثر على عملية التنمية ، لعل أهمها ما يلى :

1 - الاختلال بين الموارد الأرضية المستثمرة فى الزراعة وبين الطاقات البشرية المتزايدة بصفة مستمرة إذ أنه فى الوقت الذى بلغ فيه عدد سكان مصر نحو 19 مليون نسمة عام 1947 كانت المساحة المنزرعة تبلغ نحو 5.76 مليون فدان ثم زاد عدد السكان فى مصر عام 1993 إلى نحو 59.9 مليون نسمة بزيادة نحو 40.9 مليون نسمة بنسبة زيادة تصل إلى 215% عن العام الأول فى الوقت الذى لم تتعدى المساحة المنزرعة نحو 7.4 مليون فدان بنسبة زيادة 28% مما أدى إلى انخفاض نصيب الفرد من الأرض المنزرعة من 7.3 قيراط عام 1947 إلى نحو 2.96 قيراط عام 1993 ، أيضاً انخفض نصيب الفرد من الموارد المائية بنفس النسبة .

جدول (1-9)

تطور المساحات لأهم الحاصلات الزراعية خلال 3 سنوات (92/91 - 1995/94)
(بالآلف فدان)

معدلات النمو/			المساحات				المنتج
95/94	94/93	93/92	95/94	94/93	93/92	92/91	
94/93	93/92	92/91					
3.3	3.5	1.7	2275	2202	2128	2092	قمح
42.0	40.9	(53.3)	230	162	115	247	شعير
4.1	(3.7)	(4.8)	2054	1973	2049	2153	ذرة شامية
5.4	(0.28)	6.6	374	355	356	334	ذرة رفيعة
7.0	(0.6)	8.9	1373	1283	1291	1186	أرز
18.0	27.1	(42.6)	360	305	240	418	فول
19.0	5.0	5.3	25	21	20	19	عدس
23.3	(4.4)	15.4	53	43	45	39	بقوليات أخرى
18.4	5.2	(1.3)	721	884	840	851	قطن
3.4	(17.1)	2.9	30	29	35	34	كتان
(6.5)	(1.1)	(0.4)	260	278	281	282	قصب سكر
95.1	(6.8)	(26.7)	80	41	44	60	بنجر سكر
(12.6)	113.5	6.1	97	111	52	49	فول سوداني
(17.8)	55.7	(4.7)	78	95	61	64	سمسم
(53.2)	60.9	21.1	52	111	69	57	عباد الشمس
30.2	(31.8)	(43.2)	56	43	63	111	فول صويا
11.2	1.056	(0.9)	1489	1339	1325	1337	خضر
18.2	22.2	(11.5)	78	66	54	61	بصل
3.9	7.2	2.8	1925	1853	1997	1943	برسيم مستديم
(11.0)	(9.8)	1.8	700	786	871	856	برسيم تحريش
42.8	(28.8)	(15.7)	300	210	295	350	أعلاف أخرى
7.1	14.3	22.5	60	56	49	40	نباتات طبية وعطرية
11.9	(11.3)	1.1	900	804	906	896	فاكهة
—	—	—	13570	—	—	—	إجمالي المساحة المحصولية

المصدر : الإطار العام الخطة التنموية 1996/95 - وزارة التخطيط 1995 .

جدول (1-10)

الأهمية النسبية للمجموعات المحصولية عام 1995/94

المساحة (الألف فدان)

نوع المحصول	المساحة لكل محصول	الحملة للمجموعة	% من المساحة المحصولية
محاصيل الحبوب القدانية	2275	6306	46.47
قمح	2054		
ذرة شامية	473		
ذرة رفيعة	3137		
أرز	230		
شعير			
أعلاف حيوانية	1925	2925	21.55
برسيم مستديم	700		
برسيم مؤقت	300		
أعلاف أخرى			
خضر	1489		
فاكهة	900	2467	18.18
بصل	78		
بقول		438	3.23
فول	360		
عدس	25		
أخرى	53		
محاصيل سكرية	260	340	2.50
قصب سكر	80		
بنجر سكر			
محاصيل أخرى	1094.00	1094	8.07
إجمالي المساحة المحصولية	13570	13570	100

المصدر : احتسبت من البيانات المرفقة .

جدول (1-11) تطور الإنتاجية بأهم الحاصلات الزراعية
خلال 3 سنوات (92/91 - 1995/94) بالأراضي القديمة

بالوحدة

معدلات النمو /			إنتاجية				الوحدة	المنتج
95/94	94/93	93/92	95/94	94/93	93/92	92/91		
94/93	93/92	92/91						
3.7	0.8	8.0	17.0	16.4	16.27	15.06	أردب	قمح
—	(0.1)	3.8	12.4	12.4	12.42	11.96	أردب	شعير
1.2	3.5	2.5	20.13	19.9	19.22	18.75	أردب	ذرة سامية
(15.8)	3.1	4.7	14.0	16.25	15.76	15.05	أردب	ذرة رفيعة
1.5	1.9	2.7	3.33	3.28	3.218	3.134	طن	أرز
—	5.3	144.7	7.5	7.5	7.12	2.91	طن	فول
(2.0)	8.8	5.5	5.1	5.2	4.78	4.53	طن	عدس
5.3	8.6	—	18.63	17.7	—	—	أردب	ذرة صفراء
(22.9)	8.8	21.2	6	7.78	7.15	5.9	ق.م	قطن (زهر)
—	—	7.7	2.9	2.9	2.94	2.73	طن	كتان (قش)
—	3.1	(0.7)	44.6	44.6	43.24	43.545	طن	قصب سكر
9.0	(0.7)	7.5	22.5	20.65	20.80	19.34	أردب	بنجر سكر
19.6	2.6	5.0	16.13	13.48	13.14	12.51	أردب	فول سوداني
(4.3)	1.8	0.9	4.26	4.45	4.37	4.33	طن	سمسم
3.7	4.6	(7.6)	0.969	0.934	0.893	0.966	طن	عباد الشمس
6.6	2.2	(5.1)	1.231	1.155	1.13	1.191	طن	فول صويا
0.9	10.4	2.0	10.8	10.7	9.69	9.50	طن	خضر شتوي
—	2.9	(2.7)	10.8	10.8	10.50	10.79	طن	خضر صيفي
(6.7)	5.4	16.5	9.7	10.4	9.87	8.47	طن	خضر نيلي
(9.5)	0.2	5.9	9.5	10.5	10.48	9.9	طن	بصل شتوي
5.6	2.3	(2.2)	9.5	9.0	8.8	9.0	طن	بصل عروات
5.6	10.9	12.3	7.5	7.1	6.4	5.7	طن	الفاكهة

المصدر: الإطار العام لخطة التنمية 1996/95 - وزارة التخطيط 1995 .

جدول (1-12)
تطور حجم وتركيب الثروة الحيوانية

التيان	1993	1992	1991	1987	1985	التنوعات
الأبقار والمنتجات الحيوانية	3688	3612	3537	3245	3356	الأبقار
الجاموس	2570	2548	2527	2454	2386	الجاموس
الأغنام	4530	4398	4270	3793	3365	الأغنام
الماعز	5373	5020	4697	3745	3202	الماعز
الدجاج	36245	35855	35465	33125	30565	الدجاج

المصدر : وزارة الزراعة - التعداد الزراعى - أعداد مختلفة ، نشرة الاقتصاد الزراعى - أعداد مختلفة

- 2 - زيادة درجة التكتيف الزراعى إلى نحو 200٪ .
- 3 - انخفاض إنتاجية الكثير من المحاصيل عن الحد الأقصى الممكن للإنتاجية خاصة فى الخضر والفاكهة والحيوانات المزرعية والمحاصيل الزيتية والبقوليات ، رغم الاتجاه للزيادة بصفة عامة (جدول 1-11) .
- 4 - محدودية الزيادة فى مستوى الإنتاجية فى بعض المناطق بسبب انخفاض خصوبة الأراضى نتيجة ارتفاع الماء الأرضى - أو عدم كفاية مياه الري .
- 5 - التنافس بين المحاصيل الغذائية والمحاصيل النقدية (التصديرية والتصنيعية) على الرقعة الزراعية المحدودة حيث مثلت محاصيل الحبوب نحو 46.5٪ ومحاصيل الأعلاف نحو 21.5٪ من المساحة المحصولية عام 1995/94 (جدول 1-10) .
- 6 - قصور الأساليب التكنولوجية المتبعة فى الزراعة إذ أن كثير من العمليات والخدمات الزراعية لا زالت تعتمد على جهد الإنسان والحيوان مما يؤدى إلى انخفاض الكفاءة الإنتاجية .

- 7 - التفتت الحيازي والمحصولي وما ينتج عنه من البعد عن اقتصاديات السعة .
- 8 - التدخل الحكومي في المرحلة السابقة في المدخلات والمخرجات مما أدى إلى الكثير من التشوهات وعدم وجود الحوافز الدافعة للإنتاج .
- 9 - بلغ معدل نمو الإنتاج الزراعي في المتوسط خلال الفترة 88/87 - 90/89 نحو 2.8% في الوقت الذي بلغ فيه معدل نمو الاستهلاك الغذائي خلال نفس الفترة 5.2% مما أدى إلى زيادة الفجوة الغذائية واختلال الميزان التجاري بصفة عامة والميزان التجاري الزراعي بصفة خاصة حيث بلغت الصادرات الزراعية عام 1992 نحو 480.7 مليون دولار أمريكي مقابل 661.6 مليون دولار عام 1985 في الوقت الذي بلغت فيه الواردات الزراعية 3263.8 مليون دولار أمريكي عام 1990 مقابل 3709.8 مليون دولار عام 1985 .

8-1 الفجوة الغذائية :

بلغت الفجوة الغذائية في القمح عام 89/88 نحو 64% إذ لم تزد نسبة الاكتفاء الذاتي منه في نفس العام عن 36% ارتفعت تلك النسبة عام 93/92 إلى نحو 50.5% .

وبلغت نسبة الاكتفاء الذاتي حدها الأدنى في محصول العدس ثم زيت الطعام حيث بلغت في العدس عام 93/92 نحو 7.6% مقابل 15.1% عام 89/88 وفي زيت الطعام بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي عام 93/92 نحو 15.7% مقابل 25.2% عام 89/88 .

وبلغت نسبة الاكتفاء الذاتي من الذرة الشامية واللحوم الحمراء والسكر عام 92/91 نحو 74.8% و 84.1% و 68.2% على الترتيب بينما بلغت النسبة عام 93/92 للألبان والفول البلدي نحو 100% و 69.1% لكل على الترتيب - (جدول 1-13) .

9-1 العمالة الزراعية :

تمثل العمالة الزراعية في مصر نحو 32.0% من جملة العمالة في مصر وقد انخفضت تلك النسبة خلال السنوات الأخيرة حيث انخفضت من 37.5% عام 85/84 إلى 32.0% عام 93/92 ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب التي جعلت من القطاع

الزراعى قطاع طارد للعمالة ويقف على رأس تلك الأسباب التحويلات من القطاع الزراعى إلى قطاعات الاقتصاد القومى الأخرى بالإضافة إلى تدهور الخدمات الاجتماعية والثقافية والصحية والتعليمية وغيرها .

جدول (1-13)

نسبة الاكتفاء الذاتى من أجل السلع الغذائية خلال الفترة 89/88 - 93/92

السلعة	89/88	90/89	91/90	92/91	93/92
القمح	29.6	36.6	43.8	48.3	50.5
الذرة الشامية	76.4	77.2	76.1	74.8	—
العدس	15.1	25.8	17.6	9.9	7.6
اللحوم الحمراء	82.1	78.5	83.6	84.1	—
السكر	54.5	59.5	55.5	68.2	71.0
زيت الطعام	25.2	35.1	19.7	14.4	15.7
الفول	97.2	97.3	98.3	48.4	69.1
البيض	98.8	99.9	99.9	99.9	—
اللبن الطازج	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائى السنوى 1994.

وقد انعكست الظروف الاقتصادية والاجتماعية غير المواتية فى قطاع الزراعة على المتوسط السنوى للإنتاجية حيث بلغ المتوسط السنوى للأجر فى قطاع الزراعة عام 93/92 نحو 1130.3 جنيه مقابل 190.5 جنيه فقط عام 85/84 بينما بلغ هذا الأجر فى المتوسط العام للجمهورية 2463 جنيه عام 93/92 مقابل 630 عام 85/84 . الأمر الذى أدى إلى انخفاض الإنتاجية فى قطاع الزراعة عام 93/92 إلى 3145 جنيه فى السنة فى الوقت الذى بلغ فيه 6859 جنيه كمتوسط عام للإنتاجية السنوية على مستوى الجمهورية . جدول (1-14) .

جدول (1-14)

العمالة الزراعية والمتوسط السنوى للأجر والإنتاجية فى قطاع الزراعة فى مصر
خلال الأعوام 85/84 - 93/92

93/92	91/90	88/87	85/84	البيان السنوات
4649	4500	4451	4345	العمالة الزراعية (ألف عامل)
7750	7337	6989.2	1630.2	العمالة فى القطاعات السلعية (ألف عامل)
14335	13527	12515.3	1159.3	العمالة القومية (ألف عامل)
59.9	61.3	63.8	67.6	% الزراعية/السلعية
32.4	33.3	35.6	37.5	% الزراعية/القومية
				<u>المتوسط السنوى للأجر (بالجنيه)</u>
1130.3	855.5	522.3	190.5	فى قطاع الزراعة
1814.4	1551.3	888.3	432.5	فى القطاعات السلعية
2463.8	2088	1231.3	630.4	المتوسط العام للجمهورية
62.3	55.1	58.8	44.0	% الزراعية/السلعية
45.9	41.0	42.4	30.2	% الزراعية/للجمهورية
				<u>المتوسط السنوى للإنتاجية (بالجنيه)</u>
3145.2	3096.7	2000.2	931	قطاع الزراعة
7043.2	6916.3	2991.9	1757.4	القطاعات السلعية
6859.9	6725.0	3441.3	1760.1	المتوسط العام للجمهورية
44.7	44.8	66.8	53	% الزراعية/السلعية
45.8	46.0	58.1	52.9	% الزراعية/للجمهورية

* أرقام عام 83/82 .

المصدر: البنك الأهلى المصرى - النشرة الاقتصادية - أعداد متفرقة

10-1 الائتمان الزراعى فى مصر :

يتولى توفير الائتمان الزراعى فى مصر بشكل أساسى البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى . وهو هيئة عامة قابضة لها شخصية اعتبارية مستقلة تتبع وزير الزراعة يتبعه 17 بنك محافظة و 155 فرعاً بالمراكز الإدارية و 801 بنك قرية و 4318 مندوبية فى القرى وقد بلغت جملة الأموال التى قدمها البنك كائتمان لمختلف الآجال والأغراض نحو 2.8 مليار جنيه عام 1993/92 مقابل 4.1 مليار جنيه عام 91/90 و 151 مليون جنيه فقط عام 1977 .

وإلى جانب ما يقدمه بنك الائتمان الزراعى من ائتمان للقطاع الزراعى فى مصر وهو ما يمثل نحو 74% من جملة الائتمان الموجه للقطاع ، فإن البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والأعمال قد ساهمت خلال عام 91/90 بنحو 1.4 مليار جنيه منها 1.2 مليار جنيه من البنوك التجارية ، 0.2 مليار جنيه من بنوك الاستثمار والأعمال .

إلا أنه على الرغم من تلك المساهمة من البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والأعمال إلا أن جملة ما قدمته البنوك التجارية من ائتمان عام 1991/1990 بلغ نحو 43.4 مليار جنيه خص منها قطاع الزراعة نحو 1.2 مليار جنيه بنسبة نحو 2.7% فقط من الجملة .

أيضاً اتضح أن نصيب قطاع الزراعة من الائتمان الممنوح من بنوك الاستثمار والأعمال لم يتعد 1.7% حيث قدمت تلك البنوك نحو 4.3 مليار جنيه كمتوسط للفترة 80/79 - 91/90 لكافة قطاعات النشاط الاقتصادى منها 67.9 مليون جنيه لقطاع الزراعة (جدول 1-15) .

وبنك التنمية والائتمان الزراعى يمنح القروض لكافة المزارعين والمستثمرين فى قطاع الزراعة كما يمنح القروض لمختلف الأغراض والآجال وتختلف الضمانات باختلاف نوع وأجل القرض وتتراوح بين ضمانات أصول أو منقولات أو ضمانات جماعية فى حالة الإقراض للجمعيات والهيئات أو بضمان المحصول (ضمان استخدام القرض فى الغرض المقدم له وليس توريد المحصول) .

جدول (1-15)

تطور القروض الممنوحة من البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي وفقاً لأنواعها وأنواعها خلال الفترة (1977-1990/1991)

السنة	قروض قصيرة الأجل										إجمالي القروض	
	قروض متوسطة وطويلة الأجل		حملة القروض قصيرة الأجل		استثمارية		إنتاج نباتي		%		القيمة	%
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%		
1977	3.92	97.4	147.1	9.5	14.3	87.9	132.8	100	151.02	100	1977	
1978	6.78	96.07	166.0	12.2	20.9	83.9	145.1	100	172.8	100	1978	
1979	17.70	91.63	193.7	11.9	25.2	79.7	168.5	100	211.4	100	1979	
1981/1980	91.3	75.5	280.9	18.6	69.2	56.9	211.7	100	372.2	100	1981/1980	
1982/1981	191.0	68.7	418.1	34.1	146.5	44.6	271.6	100	609.1	100	1982/1981	
1983/1982	168.6	74.6	495.4	26.9	178.5	47.7	316.9	100	664.0	100	1983/1982	
1984/1983	243.8	71.4	608.7	33.2	283.4	38.2	325.3	100	852.5	100	1984/1983	
1985/1984	325.1	71.4	809.2	39.8	451.2	31.6	258.0	100	1134.3	100	1985/1984	
1986/1985	505.8	68.3	1085.9	41.0	652.3	27.2	433.6	100	1590.7	100	1986/1985	
1987/1986	684.0	70.7	1644.2	41.6	967.5	29.1	676.7	100	2328.2	100	1987/1986	
1988/1987	424.7	81.5	1862.6	46.2	1055.6	25.1	807.0	100	2287.3	100	1988/1987	
1989/1988	424.7	85.3	2462.0	51.5	1475.4	34.2	986.6	100	2886.0	100	1989/1988	
1990/1989	524.4	84.1	2770.6	45.7	1505.7	38.4	1264.9	100	3295.0	100	1990/1989	
1991/1990	983.9	76.2	3153.0	39.0	1613.0	37.2	1540.0	100	4136.9	100	1991/1990	
1992/1991	023.2	63.4	1784.6	41.6	1172.7	21.7	611.9	100	2816.8	100	1992/1991	

المصدر : البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي - الإدارة العامة للائتمان .

11-1 التعاونيات الزراعية في مصر :

عانى التعاون الزراعى فى مصر منذ منتصف السبعينيات كثيراً من الصعوبات والتحويلات المؤسسية جعلته فى وضع لا يستطيع معه القيام بمسئوليته خاصة فى الوقت الذى يتم فيه تطبيق برامج التحرر الاقتصادى وإلغاء الكثير من الشركات والمؤسسات الحكومية وتنشيط دور القطاع الخاص ويجب إعادة تقويم البنيان التعاونى وتعديل قوانينه وأنظمتة الإدارية والمالية بحيث يتم بناءه على القاعدة المنتجة والأفراد دون هيمنة الدولة .

ويتكون البنيان التعاونى الزراعى فى مصر من 5199 جمعية تعاونية⁽¹⁾ منها 4384 جمعية محلية و 815 جمعية نوعية 61 (جمعية تسويقية و 703 جمعية ثروة حيوانية و 51 جمعيات نوعية أخرى) ويتصاعد تنظيم البنيان التعاونى فى مصر فى تكوين هرمى حتى يصل فى قمته إلى جمعية عامة على المستوى القومى ، (جدول 16-1) .

جدول (16-1)

عدد الجمعيات التعاونية الزراعية فى مصر عام 1993 مقارنة بعام 1988

1993	1988	البنيان
4384	4350	الجمعيات المحلية
		الجمعيات النوعية :
61	53	تسويقية
703	739	ثروة حيوانية
51	118	أنواع أخرى
815	910	جملة الجمعيات النوعية
5199	5260	الإجمالى

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء - "الكتاب الإحصائى السنوى" 1993 .

(1) تشمل جمعيات الائتمان الزراعى والإصلاح الزراعى فقط .

1-12 التغيير في دور ومهام المؤسسات الزراعية :

فى ظل سياسة التحرير الاقتصادى لقطاع الزراعة ستجابه المؤسسات الزراعية بمستجدات ومتغيرات تختلف عن الأوضاع السابقة مما يستلزم تطوير مهام وأداء تلك المؤسسات .

ومن أهم تلك المؤسسات ، وزارة الزراعة وإدارتها المختلفة المنتشرة فى كافة أرجاء القطاع الزراعى ، يلى ذلك التعاون الزراعى كمؤسسة شعبية ، ثم البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى .

فبالنسبة لوزارة الزراعة وإدارتها المختلفة سيتحدد دورها فى المجالات التالية :

⇐ أنشطة البحوث والدراسات ، المتعلقة بالتنمية الزراعية الرأسية والأفقية ، وتطوير أساليب الزراعة ، فمازال المجال متسعاً أمام البحوث الزراعية لزيادة الإنتاجية وزيادة الرقعة المزروعة وحل العديد من المشاكل الزراعية المتعلقة بالإنتاج سواء ما يتعلق بالمحاصيل أو التربة أو المياه .

⇐ إكثار البذور ، للحصول على التقاوى المنتقاها وطرحها للزراع للحفاظ على نوعية السلالات وعدم تدهور الصفات الوراثية ، مع العمل على نشر النوعيات والسلالات الجديدة والأكثر كفاءة والأعلى إنتاجية . وهذا الدور من أهم واجبات المؤسسات الزراعية فى المرحلة الجديدة ، وتلك المؤسسات هى المؤهلة للقيام به - لما يتطلبه ذلك من تكنولوجيا وعلماء وتمويل ووقت وذلك عن طريق تطوير نوعيات وسلالات المحاصيل المزروعة باستخدام أساليب علمية متطورة كالهندسة الوراثية وغيرها ، للحصول على سلالات ذات إنتاجية كبيرة خاصة فى محاصيل مثل القمح والأرز والذرة .

⇐ الإرشاد الزراعى ، حيث تتطلب التنمية نقل نتائج البحوث والمستجدات الزراعية إلى الزراع فى الحقل وذلك بواسطة جهاز الإرشاد الزراعى الذى يجب أن يكون أكثر تطوراً وأكثر قدرة من حيث الإمكانيات المادية والفنية والبشرية المتعلقة بإعداد المرشد الزراعى الكفء ، حتى يستطيع أن يؤدى الدور المنتظر منه فى

المرحلة المقبلة والذي يختلف كثيراً عن ما يؤديه حالياً .

← مراقبة مدخلات القطاع الزراعي - (الدور الرقابي للأجهزة الزراعية) ، فى ضوء تحرير قطاع الزراعة وحرية التعامل فى مستلزمات الإنتاج ، ودخول القطاع الخاص فى هذا النشاط ، فلا بد من رقابة معينة على نوعية وكفاءة تلك المستلزمات وأول تلك المستلزمات التى يلزم رقابتها هى المبيدات ، حيث تعد المبيدات أنواع من السموم التى يلزم التأكد من نوعياتها والسماح باستخدامها ، ومن ثم وجب على المؤسسات الزراعية الحكومية أن تراقب تلك النوعيات ولا تسمح باستيراد أو تداول النوعيات المحظور استخدامها دولياً .

كذلك بالنسبة للبذور والأسمدة ، حيث يلزم مراقبة الواردات وصلاحتها ، والجهات التى تقوم بإنتاجها .

وهناك جانب أساسى من جوانب الرقابة ولا يأخذ حقه فى الاهتمام الكافى من الجهات الحكومية التى يعد هذا الدور من أهم أدوارها ، ألا وهو رقابة الحد من تلوث السلع الزراعية الغذائية ، وذلك عن طريقة رقابة الإنتاج الزراعى وخلوه من التلوث وملائمته للاستهلاك ، ويتحقق ذلك عن طريق مراقبة الإنتاج بتحليل عيناته على مستوى الحقل وفى الأسواق .

كذلك مراقبة تنفيذ القوانين والتشريعات الزراعية كاللوائح التى تنظم الزراعة فى بعض المناطق ، وتشريعات الرى والصرف ، ومقاومة الآفات والأمراض المتعلقة بالثروة الحيوانية ، مما يهدف إلى حماية الإنتاج الزراعى بشقيه النباتى والحيوانى .

وبالنسبة للتعاون الزراعى ، فإن التكيف الهيكلى للقطاع الزراعى يستلزم إعادة بناء هيكل الحركة التعاونية الزراعية ، وتغيير قانون التعاون بما يتلائم مع المعطيات الجديدة لمرحلة تحرير قطاع الزراعة ، بما يؤدي إلى تحقيق أهداف الزراع وإطلاق حرية جمعياتهم بما يخدم مصالحهم الحقيقية كمنتجين ومستهلكين ، وبما يحقق أهداف المجتمع أيضاً .

ومن المتوقع أن يمارس التعاون دوره فى توجيه الإنتاج الزراعى وترشيد استخدام الموارد الطبيعية أو الاستثمارية ، وبذلك تحل الجمعية التعاونية محل أسلوب تنظيم الدورة الذى كان سائداً .

وسيصبح القطاع التعاونى فى منافسة مع القطاع الخاص لتوفير التمويل ومستلزمات الإنتاج بأساليب تعاونية لصغار الزراع حفاظاً على مستوى الإنتاج ومستوى معيشة الزراع . ومن ثم فلا بد أن تبحث التعاونيات عن أساليب تبادلية أو تكاملية تساعد فى توفير احتياجاتها التمويلية .

وفى ظل برامج التكيف الهيكلى . وسياسة السوق الحر واختفاء أساليب التسويق الزراعى الحالية ستتحول سوق السلع الزراعية إلى سوق تنافسية ، ونظراً لما يتصف به الإنتاج الزراعى من خصائص ، فإن الجانب الأضعف - فى المدى القصير على الأقل - هى جانب الزراع . ومن ثم فلا بد من العمل بأساليب تعاونية على تقوية جانب المنتجين فى بيع محاصيلهم . وذلك عن طريق قيام التعاونيات بدورها التسويقى سواء فى شكلها الحالية أو إنشاء تعاونيات متخصصة للتسويق الزراعى . وسواء التسويق الداخلى أو الخارجى .

وفى تلك المرحلة أيضاً سيتغير البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى ليصبح كالبنوك التجارية ، يمول القطاع الزراعى ولكن بأسعار الفائدة فى السوق ، وسيتوقف دعم سعر الفائدة على القروض الزراعية . ومع تزايد القطاع الخاص والتعاونى فى التعامل فى مستلزمات الإنتاج الزراعى يتقلص فى المقابل دور البنك .

مما سبق يتضح أن لبرامج التكيف الهيكلى فى القطاع الزراعى جوانبها الإيجابية العديدة ، وفى ذات الوقت لها نواحي سلبية خاصة فى المدى القصير - مما يستلزم من الإجراءات ما يقلل ويوقف إلى الحد الأدنى تلك النواحي السلبية . كما أن دور الدولة فى القطاع سيظل فعالاً ومؤثراً .

1-13 الأهداف التثموية في القطاع الزراعي في المرحلة القادمة :

الأخذ بأسلوب التخطيط التأسيري بدلاً عن التخطيط المركزي خلال المرحلة القادمة يستلزم استخدام أدوات السياسة الاقتصادية لتوجيه القطاع الزراعي بما يحقق أهداف المجتمع .

ومن ثم يمكن القول أنه خلال الفترة القادمة لا بد أن يعمل القطاع الزراعي من خلال التخطيط التأسيري وأدواته لتحقيق الأهداف التالية :

1- زيادة الإنتاج : بما يحقق مزيد من الاكتفاء الذاتي من السلع الرئيسية التي تدنى معدل الاكتفاء الذاتي منها خلال العقد الأخير خاصة القمح والسكر والزيوت ، ومجموعة البروتين الحيواني . مما يستلزم استخدام الأدوات والوسائل المناسبة لتوجيه الإنتاج وتحفيز الزراع على إنتاج تلك النوعية من السلع - ذلك لأن زيادة معدل الاكتفاء الذاتي يؤدي إلى خفض الواردات ومن ثم عجز الميزان التجاري ، كما يؤدي إلى آثار سياسية واجتماعية مطلوبة في المرحلة القادمة .

2- تطوير أصناف وسلالات المحاصيل الزراعية : ذلك لأن زيادة الاكتفاء الذاتي عن طريق زيادة الإنتاج وفي ضوء محدودية الرقعة المزروعة لن يأتي إلا عن طريق الزيادة الرأسية في الإنتاج الزراعي ، ذلك عن طريق تطوير نوعيات وسلالات المحاصيل المزروعة باستخدام الأساليب التكنولوجية المتطورة - كالهندسة الوراثية وغيرها - للحصول على سلالات ذات إنتاجية كبيرة خاصة في محاصيل مثل القمح والأرز والذرة ، وبالتالي لا بد أن تعمل الخطة على دعم وتحفيز مراكز البحوث على توفير هذه النوعية من السلالات خلال فترة قصيرة حتى يمكن الاستفادة بها وزراعتها خلال الفترة القادمة . والأمل معقود على تلك الإمكانية لإعطاء طفرة كبيرة في إنتاجنا الزراعي ، وقد تحقق ذلك في كثير من الدول .

3- التوسع الأفقى : حيث يمكن عن طريقه علاج عديد من مشكلات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية . ذلك لأن التوسع يؤدي إلى زيادة المساحة المزروعة

ومن ثم الإنتاج ، كما أنه يؤدي إلى زيادة العاملين والمالكين لتلك الأراضي ومن ثم ينخفض مستوى البطالة وما يرتبط بها من مشاكل في المجتمع .

فمن الضروري أن تركز الفترة القادمة على إطلاق حرية الاستصلاح والتملك في الأراضي الصحراوية دون معوقات ، وأن تقوم الدولة بالدور الذي يجب أن تقوم به فقط في ظل سياسة التحرير الاقتصادية ، وأن تتحقق مصداقية القائمين على تنفيذ تلك السياسة في هذا القطاع الحيوي والرئيسي في الاقتصاد القومي .

4- **تطوير وترشيد أساليب الري :** ستكون ، وبلا شك مشكلة المياه هي مشكلة القرن القادم سواء على مستوى الدول أو على مستوى العالم . ومن ثم فلا بد من العمل على تلافى آثار نقص المياه في المستقبل ، وذلك عن طريق الاستخدام الأمثل لما هو متاح منها بالإضافة إلى البحث عن مصادر جديدة - والاستخدام الأمثل للمياه يتطلب تطوير أساليب الري والحد من الأساليب التقليدية - الري بالغمر - كذلك إدخال مياه الري في إطار المحاسبة الاقتصادية وتحديد قيمة لها .

وتطوير تلك الأساليب يتطلب عناصر لعل في مقدمتها توفير وسائل ومعدات الري الحديث ، جهاز فني وإرشادي كفاء ، مصادر تمويل للزراع لاستخدام تلك المعدات .

وفي هذه الحالة لابد من تشجيع وتحفيز الزراع على إدخال الأساليب الحديثة في ري أراضيهم بمختلفة الوسائل سواء حوافز إيجابية أو سلبية .

كما أن ترشد استخدام مياه الري يتيح إمكانية أكبر لزيادة المساحات المستصلحة وبالتالي زيادة الإنتاج وزيادة العمالة ، وزيادة الملكيات الزراعية .

5- **زيادة الصادرات الزراعية :** ويعد ذلك هدفاً أساسياً يجب توفير الوسائل والإمكانات اللازمة لتحقيقه ، حيث يؤدي ذلك إلى خفض العجز في الميزان التجاري ومن ثم خفض معدلات التضخم ، وفي ذلك علاج لعديد من مشكلات الاقتصاد القومي .

وزيادة الصادرات الزراعية لها متطلبات عديدة لا سيما فى ضوء التطورات العالمية . وإمكانات السوق الأوروبية ومن هذه المتطلبات تطوير النواحي الفنية والإدارية فى عمليات التصدير الزراعى ، بالإضافة إلى تطوير نوعيات الإنتاج المطلوبة للتصدير . ويتأتى ذلك بالطبع عن طريق توجيه الزراع وقطاع التصدير بمختلفة الإجراءات المحفزة لدفع عملية التصدير الزراعى . كما يجب إطلاق المنافسة فى هذا القطاع - كما هو مطلوب فى باقى القطاعات - بما يخدم أهداف التصدير .

وفى هذا الصدد يلزم التعرف على العوامل التى أدت إلى فقد الصادرات التقليدية المصرية أسواقها العالمية .

6- تطوير التعاون الزراعى : فى ظل سياسة التحرير الاقتصادى ، واتباع أسلوب التخطيط التأشيرى ومن ثم دور العوامل الاقتصادية - قوى السوق - فى توجيه الموارد ، وإعادة ترتيب أولويات الخطة ، وتقليص القطاع العام ، ورفع يد الدولة عن التدخل فى جوانب متعددة من الاقتصاد القومى . كل ذلك سيؤدى بالطبع إلى تغيرات تمتد أثارها إلى قطاع الزراعة وقطاع التعاون الزراعى .

ففى قطاع الزراعة تم تحرير نمط الإنتاج ، وتحرير أسعار السلع الزراعية والتسويق ، كما تم تحرير مصادر الاستثمار والتمويل الزراعى . كل تلك العوامل السابقة ستؤدى إلى ضرورة أن يتغير دور وطبيعة القطاع التعاونى .

7- عدالة التنمية بين الحضر والريف وتنمية القرية : تحديات التنمية فى مصر كبيرة وذلك راجعاً للظروف التى مر بها المجتمع خلال النصف قرن الأخير ، بالإضافة إلى التغيرات العالمية التى تنعكس بدورها محلياً . ومن ضمن تلك الآثار تركز الاهتمام بالحضر دون الريف . بالمدينة أكثر من القرية مما نتج عنه فجوة تنموية كبيرة بينهما .

ومن ثم فأصبحت عملية تنمية الريف متداخلة ومتشابكة وتتطلب النظرة التكاملية من حيث البعد الاقتصادى والاجتماعى والبيئى لهذه التنمية ، مع

التركيز على تحسين دخول ومستوى معيشة الفئات السكانية الأكثر فقراً وحاجة فى مجتمع القرية ، ومع الأخذ فى الاعتبار مقدرة التنمية على الاستمرار والحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية .

وهنا تجدر الإشارة إلى جملة من المشاكل والمعوقات التى تتصف بها القرية والتى يلزم الإلمام بها حتى يمكن التعرض لجوانب التنمية الريفية على أسس واضحة .. ومن تلك المعوقات :

⇐ اختلال التوازن بين الأرض والسكان ، بما يعنى انخفاض نصيب الفرد من الأرض المزروعة ، وكذلك تضائل الحيز المخصص للسكن الريفى ، وتكدس القرية بالسكان ، وما يترتب على ذلك من آثار والتى من ضمنها تلوث البيئة .

⇐ انخفاض الاستثمارات فى القرية وبالتالي فرص العمل مع استمرار الزيادة السكانية ، مما يؤدى إلى الزيادة فى تيار الهجرة من الريف إلى المدن وما يترتب عليه من مشكلات ونتائج .

⇐ ما تتصف به القرية من تخلف اقتصادى واجتماعى ، من حيث ندرة المشروعات ، وتخلف التكنولوجيا الزراعية وطرق الإنتاج وتخلف قيامها بالدور المنوط بها ، ومن ضمن أهم المشكلات الاجتماعية والتى تنعكس على مختلف جوانب الحياة فى القرية المصرية ، ظاهرة الأمية فى الريف (حيث قدرت نسبة الأمية فى تعداد عام 1986 نحو 47% للذكور ونحو 77% للإناث) .

⇐ غياب التنظيمات والمنظمات الأهلية والتى من المفروض أن يشارك بها المواطنون لخدمة أنفسهم وتنمية مجتمعاتهم المحلية بالاعتماد على الذات وعلى القدرات المتاحة (مع بعض المساعدات والدعم من عدة مصادر حكومية وغير حكومية) ، وذلك حتى يمكن تنمية المجتمع المحلى .

وفى ضوء ما سبق فإن التنمية العادلة للريف وللقرية أصبحت ضرورة ملحة حتى نستطيع أن نلحق بالقرن الحادى والعشرين وحتى لا تزداد الفجوة التنموية ، وللقضاء على البطالة ، وذلك من خلال :

← تنمية ريفية متكاملة تشارك فيها وتحمل مسؤولياتها كافة جهات ومؤسسات الدولة بالإضافة إلى المؤسسات غير الرسمية والمنظمات الشعبية التى يفترض أن يكون لها الدور الأكبر فى عملية التنمية الريفية .

← توفير قاعدة بيانات عن القرية - حيث يعد ما هو متاح من بيانات ومعلومات اقتصادية واجتماعية عن القرية غير كافي - ويجرى تحديث تلك البيانات باستمرار لاستخدامها فى حصر الموارد والإمكانات والتعرف على الاحتياجات ووضع الخطط وتنفيذها ومتابعة التنفيذ . مع التأكيد على دور الوحدات المحلية فى هذا المجال .

← تشجيع وتنظيم الأنشطة المرتبطة بالمشروعات الإنتاجية المولدة للدخل فى الريف لخلق فرص العمل ورفع المستوى الاقتصادى ، ومن ثم الاجتماعى وتثبيت سكان الريف ، وذلك من خلال دعم وتوفير التدريب والإرشاد ، وتنظيم وتشجيع التسويق والتمويل وإدخال التكنولوجيا الحديثة ، وزيادة دور ومشاركة المرأة الريفية فى الأنشطة التنموية من خلال تطوير وتحديث المؤسسات والمنظمات الريفية - أو العاملة فى الريف سواء كانت حكومية أو شعبية وإيجاد إمكانية للتنسيق بينها لدفع عملية التنمية الريفية .

وفى ضوء التوصيف السابق ولكى تتحقق تنمية ريفية مستوفاة لأهداف المجتمع فمن الضرورى وجود البرنامج القومى للتنمية الريفية⁽¹⁾ ، وأولى ركائزه هو إقناع واقتناع القيادة السياسة فى الدولة بأهمية وحنمية التنمية الريفية وجوهريتها لمستقبل التنمية القومية فى البلاد ، وذلك من حيث تغيير الرؤى الرسمية للريف وتنميته عن ذى قبل (وتلك التنمية تتحقق من خلال مشاركة شعبية إيجابية فى كافة مراحل التنمية وفى إطار ديمقراطى سليم . ومن ثم فإن عملية التنمية الريفية تمر بمراحل عدة على مستويين :

(1) د. إبراهيم محرم "التنمية الريفية" - مؤسسة فريدريش ناومان - 1994 ص 235 - 270 .

1 - المستوى القومى وفيه دعم مفهوم التنمية الريفية ، وإعداد الاستراتيجية العامة لها .

2 - المستوى المحلى ، ويتضمن عدة مراحل ، الاستكشاف والتحليل التى تشمل حصر الموارد البشرية المتاحة وحصر الخدمات المتاحة بالقرية وحصر المنظمات الاجتماعية والشعبية ومواردها ، ثم مرحلة استشارة المجتمع لتركيز انتباه المجتمع على إمكانياته وموارده وطرق استغلالها والطرق الأفضل للاستغلال .

يلى ذلك مرحلة التخطيط للتنمية وتهدف إلى وضع خطة للتنمية الريفية المتكاملة تحقق أهداف أبناء المجتمع المحلى .

يلى ذلك مرحلة تنفيذ الخطة ولها مواصفاتها وخصائصها أيضاً . ثم مرحلة التقييم التى تستهدف التعرف على ما تحقق ومقارنته بالمستهدف .

المراجع

- 1 - د. إبراهيم محرم "التنمية الريفية" - مؤسسة فريدريش ناومان - 1994 .
- 2 - البنك الأهلي المصرى - "النشرة الاقتصادية" - أعداد متفرقة .
- 3 - البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى ، الإدارة العامة للائتمان .
- 4 - البنك المركزى - "النشرة الاقتصادية" - المجلد السادس والأربعون 1993 - القاهرة .
- 5 - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء - "الكتاب الإحصائى السنوى" 1993 .
- 6 - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء - "الكتاب الإحصائى السنوى" 1994 .
- 7 - معهد التخطيط القومى "تطوير مناهج التخطيط وإدارة التنمية فى الاقتصاد المصرى فى ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة" - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، رقم 75 ، 1992 .
- 8 - وزارة التخطيط - إطار خطة 95 - 1996 .
- 9 - وزارة التخطيط ، الخطة الخمسية الثانية (88/87 - 1992/91) ، المجلد السنوى الخامس (1992/91) .
- 10 - وزارة التخطيط ، الخطة الخمسية الثالثة (93/92 - 1997/96) ، المجلد السنوى الأول - إبريل (1992) .
- 11 - وزارة الزراعة - التعداد الزراعى - أعداد مختلفة نشرة الاقتصاد الزراعى - أعداد مختلفة .